الأمم المتحدة

A/79/552*–S/2024/767*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 November 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 61 من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 201/75 وقرار مجلس الأمن 2558 (2020) بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. فقد طلبت الجمعية العامة والمجلس في هذين القرارين تقديم تقرير مفصل في عام 2024 عن مواصلة تنفيذ القرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام قبل أن يُجرى استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025. ويعكس التقرير الإسهامات التي وردت من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، والاستنتاجات التي أسفرت عنها عمليةٌ تحضيرية لاستعراض هيكل بناء السلام أُجريت على نطاق واسع وبطريقة شاملة للجميع وتولت لجنة بناء السلام توجيهها، وكذلك المشاورات الإقليمية والمواضيعية التي عُقدت في جميع أنحاء العالم. ويسترشد التقرير أيضا بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام والدول الأعضاء من الشخصيات البارزة المستقلة التي عيّنها الأمين العام، وهي رسالة تتضمن أفكار هذه الشخصيات بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بهيكل بناء السلام.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024.

24-22197 (A) 121224 301224

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يشهد العالم ارتفاعا حادا في عدد النزاعات وأزمة مناخية متنامية وظلما اجتماعيا وتفاوتات اقتصادية متزايدة، وكلها عوامل تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأشد ضعفا وتهميشا. وتكشف التكنولوجيات السريعة التطور عدم كفاية ما هو قائم من أطر الحوكمة العالمية. فأدوات التواصل القوية التي يمكنها أن تنشر بشكل فوري وعلى نطاق هائل أي محتوى، بما فيه خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمضللة، يبشر ظهورها بواقع جديد مختلف.

2 - وتتعدد طبقات النزاعات وتزداد شدة فتكها أكثر فأكثر. ويعيش بليونا شخص تقريبا، أي ربع البشرية، في أماكن متضررة من النزاعات (انظر S/PV.9250). وبحلول نهاية عام 2023، كان 363 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، بزيادة قدرها 33 في المائة عن عام 2022[1]. وأصبحت النزاعات أيضا أكثر تشابكاً مع الديناميات العالمية والإقليمية، بما يزيد من صعوبة تسويتها. وتنظر الدول الأعضاء إلى مصادر التهديدات التي يتعرض لها السلام وأفضل السبل للتصدي لها من منظورات مختلفة إلى حد خطير. ويُنتهَك القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، الذي له أهمية حاسمة في منع الضرر والحفاظ على النظام العالمي والكرامة الإنسانية[2]. وقد أدى فقدان الثقة الناجم عن ذلك إلى زيادة صعوبة التعاون الدولي، وهو ما يؤثر تأثيرا عميقا على الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

3 - وأصبحت معالم النزاعات تتكشف أكثر فأكثر في ظل الاستقطاب الجيوسياسي والعسكرة المتنامية. وتتفاقم النزاعات، في العديد من السياقات، بسبب انتشار جماعات مسلحة غير تابعة للدول ترتبط بشبكات إجرامية وإرهابية، واستشراء العنف ليصل إلى المستوى الإقليمي، وتصاعد التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وهي تؤدي إلى تفاقم الظروف القائمة ونشوء ظروف جديدة تفضي إلى ظهور أنماط من الهجرة غير الآمنة وغير النظامية وإلى الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وتترتب على نزاعات عديدة حالات معقدة عابرة للحدود، تتعلق بالجماعات المسلحة و/أو الإرهابية، وتهريب المخدرات، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والذخائر المتفجرة، والتنافس على الموارد الطبيعية. ويتزايد استهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني[3]، الأمر الذي يعمق أثر النزاعات على المجتمعات المحلية ويعرض للخطر عمليات تقديم المعونة المنقذة للأرواح والخدمات الأساسية.

4 - وتقع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية - في صميم مساعي الوقاية من النزاع وبناء السلام والحفاظ على السلام. فإعمالها الكامل يحمي من التهميش والتمييز والإقصاء. وعلى النقيض، فإن انتهاك حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم في إعمالها يمثلان مؤشرين مبكرين على تدهور الأوضاع وإمكانية ظهور العنف. ويمكن لحقوق الإنسان، من أوسع منظور لها، أن تفيد في دعم الجهود

(1) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Annual Report* 2023 (2024).

(2) منظمة العفو الدولية، *حالة حقوق الإنسان في العالم* (لندن، 2024).

(3) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "*Global Humanitarian Overview 2025* (Geneva concept note)", 11 November 2024. متاح على الرابط التالي: https://www.unocha.org/publications/report/world/global-humanitarian-overview-2025-geneva-concept-note.

المبذولة في مجال الوقاية من النزاع وبناء السلام والحفاظ على السلام في جميع المراحل بوصفها أداة عملية من أدوات حل المشاكل. وتؤدي الضغوطات المتزايدة على الحيز المدني في مختلف أنحاء العالم إلى تقويض وتقييد البيئة اللازمة للنهوض بالحقوق والحوار السياسي والمصالحة والانتخابات والعمليات السياسية الشاملة للجميع التي تتسم بالمصداقية. وكذلك، فإن تقلُّص قدرة الحكومات على أن تستثمر في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأسباب منها حالة المديونية الحرجة والضغوط المالية الأخرى، يهدد بشكل خطير جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام بسبل من بينها النهوض بالتنمية المستدامة.

5 - ولا يزال كل من النساء والشباب يواجه عوائق مترسخة ومنهجية تحول دون مشاركته في عمليات السلام والعمليات السياسية، وتكابد المنظمات النسائية والشبابية من أجل الحصول على موارد. وتتصاعد التهديدات وأعمال العنف التي تتعرض لها العاملات في مجال بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان (انظر A/78/131). ويلزم بذل جهود متضافرة لوقف العنف الجنساني، الذي هو نتيجةٌ مترتبة على النزاع ومحرِّك له على حد سواء، لا سيما عندما يُستخدم العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي من أساليب الحرب والقمع السياسي. وبعد أن مر أكثر من عقدين على البدء في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي أن تكون مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في بناء السلام والحفاظ عليه قد أصبحت القاعدة، لا فكرة ثانوية (انظر S/2024/671). ولا يزال إشراك الشباب في مساعي السلام والأمن بطيئاً على الرغم من زيادة الجهود، كما هو مبين في تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207). وإضافة إلى ذلك، فقد أدى تعقيد النزاعات المسلحة واشتداد حدتها وطابعها المتغير، وكذلك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، إلى زيادة الانتهاكات الجسيمة زيادة صادمة في عام 2023 (انظر A/78/842-S/2024/384).

6 - وتؤدي آثار تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي وندرة الموارد الطبيعية، وبخاصة الأراضي والمياه، إلى تفاقم انعدام الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء العالم. وتؤثر سرعة تغير المناخ وتزايد تواتر الكوارث وشدتها على حياة الناس وسبل عيشهم، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان في مناطق ترزح أصلا تحت وطأة النزاعات. وبحلول نهاية عام 2023، كان حوالي ثلاثة من كل أربعة أشخاص من النازحين قسرا يعيشون في بلدان معرضة لأخطار متصلة بالمناخ إما بدرجة شديدة أو بالغة[4]. ويؤدي هذا التقاطع بين النزاع وقابلية التأثر بأخطار المناخ إلى نشوء أزمة مضاعفة، حيث يزيد من شدة التحديات التي تواجه السكان المتضررين.

7 - ويعد النزوح القسري من نتائج الفشل في الحفاظ على السلام والأمن. ويرتبط عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار، سواء داخل بلدانهم أو عبر حدودها، ارتباطا وثيقا بتواتر النزاعات ومداها ومدتها وشدتها، على النحو الذي يُقاس بعدد حالات الوفاة المرتبطة بالنزاعات. وبحلول منتصف عام 2024، كان عدد النازحين قسرا في مختلف أنحاء العالم قد ارتفع ليصل إلى 122,6 مليون شخص تقريباً[5]. وفي عام 2023، عانى نحو 282 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 59 بلدا وإقليما من تلك التي تمر بأزمات غذائية[6].

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *Global Trends: Forced Displacement in 2023* (Copenhagen, 2024).

(5) انظر https://www.unhcr.org/refugee-statistics.

(6) Food Security Information Network and Global Network against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2024* (Rome, 2024).

8 - وتؤثر أعباء الديون التي لا يمكن تحملها على البلدان النامية، التي تواجه نقصا في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يقدر بنحو 4 تريليونات دولار سنويا[7]. ولا تزال الصدمات المالية المتصلة بذلك تزيد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، وصلت النفقات العسكرية إلى مبلغ غير مسبوق قدره 2,44 تريليون دولار على مستوى العالم في عام 2023، بزيادة قدرها 6,8 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2022، في حين وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستوى لم تصل إليه من قبل، حيث بلغت 56,7 بليون دولار في عام 2023[8].

9 - وفي خضم هذه التحديات، يجري الانتقال إلى نظام عالمي جديد، تمثل فيه تعددية الأقطاب سمة مميزة، وتتشكل حاليا تحالفات وتكتلات جديدة. ويشكل اعتماد ميثاق المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 خطوة مهمة نحو تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي. فالتركيز الذي يوليه الميثاق للحوار والدبلوماسية والتنمية المستدامة والوقاية من النزاع وبناء السلام والحفاظ على السلام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعلى أساس احترام القانون الدولي يفتح مسارات تقود إلى آفاق جديدة لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي نواجهها اليوم.

ثانيا - الوقاية من النزاع وبناء السلام: إحداث تحول في نموذجهما باتجاه العالمية والعمل على الصعيد الوطني

10 - دعا الأمين العام، منذ أول يوم له في منصبه، الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية للوقاية من النزاع. وثمة أدلة واضحة على أن الوقاية تنقذ الأرواح وتقلل معاناة البشر وتحمي مكاسب التنمية ومساراتها وأنها شديدة الفعالية من حيث التكلفة[9]. غير أن ترتيبها على سلم الأولويات لا يزال شديد التدني والموارد المخصصة لها لا تزال شديدة النقص. وتتسم النهج الفعالة للوقاية من النزاع بأنها نُهج شاملة تنطوي على توفير قدرات وطنية وهياكل أساسية للسلام وشراكات عالمية وإقليمية تتسم بالمتانة. ويجب أن تكون هذه النُهُج مدعومة بموارد مستدامة، والأهم من ذلك أن تكون مدعومة بمسؤولية وقيادة وطنيتين، وأن تسترشد في الوقت نفسه بالتزام قوي بحقوق الإنسان من أجل التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للأزمات.

11 - واقترح الأمين العام، في الموجز السياساتي الذي أعده بشأن خطة جديدة للسلام (A/77/CRP.1/Add.8)، إحداث تحول في النموذج المتبع إزاء الوقاية من النزاع وبناء السلام والحفاظ على السلام، يرتكز على مبدأين مترابطين ألا وهما: العالمية والمسؤولية الوطنية. ويستجيب ذلك لمقتضيات الواقع المتمثل في أن عدم الاستقرار والعنف واحتمال نشوب النزاعات لا يقتصر على عدد قليل من الدول فقط: فالمخاطر، على الرغم من اختلافها، موجودة في الدول المتقدمة النمو والمتوسطة الدخل والنامية على حد سواء، والتهديدات الراهنة التي تواجه السلام والأمن تتطلب بشكل قاطع من جميع الدول اتخاذ إجراءات

(7) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024).

(8) Nan Tian and others, "Trends in world military expenditure, 2023", fact sheet, Stockholm International Peace Research Institute, April 2024. متاحة على الرابط التالي: https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/ 2404_ fs_milex_2023.pdf.

(9) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

حيالها والتخفيف من حدتها على نطاق عالمي. ويستلزم هذا التحول النوعي التعاملَ مع الوقاية من النزاع باعتبارها أولوية لجميع الدول، في إطار خططها الوطنية، بدلا من التدخل بشكل استثنائي فقط عندما تكون احتمالات حدوث أزمة واضحة للغاية.

12 - وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام. وتتمتع الدول، بوصفها كيانات ذات سيادة، بصلاحية تحديد الأطر القانونية والمؤسسية والاستراتيجية اللازمة للتعامل مع التهديدات والنهوض بجهود بناء السلام. وقد برهنت الممارسة العملية على مدار عقود أن نجاح الإجراءات المتخذة في مجالي الوقاية من النزاع وبناء السلام يقتضي اضطلاع الجهات الفاعلة الوطنية بالقيادة والمسؤولية. وفي المقابل، يشكّل الخوف من التدخل الخارجي في كثير من الأحيان أحد العوامل المهمة التي تثني الدول الأعضاء عن الانفتاح على اتخاذ إجراءات مبكرة على الصعيد الدولي للتحذير من مسبّبات النزاع أو المساعدة في التصدي لها قبل تفاقم الوضع. ومن شأن ظهور دلالة واضحة على حدوث تحول حاسم في التركيز من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني - أي إلى المسؤولية الوطنية والقيادة الوطنية والأولويات المحددة وطنيا - أن يساعد في تهدئة هذه المخاوف وبناء الثقة، مما يفسح المجال للدول الأعضاء كي تلتمس الدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء وعند اعتبار هذا الدعم مفيدا.

13 - ومن العوامل التمكينية في هذه المساعي تركيز جميع الدول الأعضاء، من خلال الشراكات والتعليم وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات، على بناء القدرات والهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لإحلال السلام، بما في ذلك النُهج التي يوجهها المجتمع المحلي. ويمكن أن تؤدي "العناصر الفاعلة من أجل السلام" على الصعيد المحلي دورا حاسما في هذه الجهود من خلال عملها كجسور تربط بين الجهات الفاعلة الدولية في مجال بناء السلام والهياكل الوطنية والمجتمعات المحلية. وينبغي أن تُحدد الأولويات محليا لكفالة تحقيق نتائج أكثر استدامة وكسب تأييد مستمر.

14 - وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مخططا فعالا للنهوض بمجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والتصدي للتحديات ذات الطابع العالمي. وقد أدارت بلدان عديدة نزاعات شديدة الخطورة بنجاح وتجنبت الانزلاق إلى مستنقع العنف. وهذا هو الأساس الذي يستند إليه المقترح الوارد في الموجز السياساتي بشأن خطة جديدة للسلام، الذي يدعو جميع البلدان إلى أن تضع، على أساس طوعي، استراتيجيات خاصة بها في مجالي الوقاية من النزاع والحفاظ على السلام تضطلع فيها الجهات الوطنية بالمسؤولية والقيادة.

15 - وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تعالج العوامل الخاصة بالسياق وأن تتواءم بعناية مع حقائق الواقع والديناميات المحلية. كما أن توافر خبرات واسعة النطاق في مختلف أنحاء العالم معناه أن الدول الأعضاء يمكن أن تستفيد من تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي واجهت تحديات مماثلة في مجال بناء السلام، لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات التقنية والسياسية. وينبغي أيضا أن يتاح للدول الأعضاء سبيل يمكنها من خلاله التماس دعم المجتمع الدولي لما تضطلع به في هذا المجال من جهود تتولى الجهات الوطنية مسؤوليتها وقيادتها، وهي الجهود التي ينبغي في جملة أمور أخرى أن تركّز على بناء قدرات هذه الدول في مجال الوقاية من النزاع والإنذار المبكر وبناء السلام.

16 - ومن شأن الأخذ بنُهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره وترتكز على التنمية المستدامة دون ترك أحد خلف الركب أن يزيد من فعالية الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من النزاع. وينبغي أن تكون هذه

النهج مراعية للاعتبارات الجنسانية واعتبارات السن، وأن تكون شاملة للشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين، وأن تهيئ لجميع الجهات الفاعلة مساحات آمنة حتى يتسنى لها تقديم إسهاماتها. فالمساعي الرامية إلى الوقاية من النزاع والحفاظ على السلام تُبذَل على نطاق المجتمع بأسره وتتولى فيها المرأة زمام القيادة جنبا إلى جنب مع الرجل. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم، إذا طُلب منها، في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، بالاستناد إلى العمل الذي تضطلع به منذ أمد طويل لدعم القدرات المتعلقة بالوقاية من النزاع وبرامج بناء السلام على الصعيد الوطني.

17 - وفي عالم اليوم الذي يتسم بالترابط، لا يكفي في كثير من الأحيان اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني للتصدي لمسبّبات النزاع والعنف. فنحن نحتاج إلى أطر ومنظمات إقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعزز بناء الثقة والشفافية والانفراج، في مواجهة التنافس المتنامي على الصعيد العالمي والتهديدات التي صارت عابرة للحدود الوطنية بشكل متزايد. ولهذا السبب، اقترح الأمين العام أيضا أن تقوم مجموعات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوضع استراتيجيات للوقاية من النزاع ذات أبعاد عبر إقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود، وذلك من خلال القيام بشكل جماعي باستخلاص المعارف والخبرات الغزيرة المتاحة على الصعيد الوطني والبناء عليها بطريقة يمكن أن تعزز الأمن المشترك.

18 - ومن شأن بناء قاعدة تجريبية مشتركة بين جميع الدول أن يمثل خطوة مهمة نحو بناء الثقة وتعزيز الطمأنينة. وسيظل الطلب على مصادر البيانات المحايدة والموثوقة يتزايد مع تزايد تجزؤ السياسة العالمية، ومع تزايد تركُّز القدرات المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي لدى عدد قليل من الجهات الفاعلة. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في استخدام الأدوات التحليلية المتقدمة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بالسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لتعزيز تقييمات المخاطر المتعددة الأبعاد التي تدمج مخاطر الكوارث والنزاعات من أجل حشد خبرات الجهات الفاعلة في مجال الحد من مخاطر المناخ والكوارث ومجال منع نشوب النزاعات، لكي يتسنى اتباع نهج إزاء الوقاية من النزاع والقدرة على الصمود والتنمية الطويلة الأجل يكون أكثر فعالية وتكون أهدافه محدّدة بمزيد من الدقة.

19 - وبغية تعزيز الجهود المبذولة لقياس الأثر، أنشئ المركز المعني بأثر بناء السلام[10] ليكون منصة تعاونية تجمع بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني. ويشجع المركز الجهود الجماعية الرامية إلى توليد وتعزيز أدلة على الأثر المترتب على جهود بناء السلام من أجل توفير رؤى عملياتية وسياسية واستراتيجية يستفيد منها الممارسون في مجال بناء السلام وصناع القرار. وسيكون وضع الضمانات الملائمة لكفالة سلامة المعلومات من الأولويات في هذا الصدد. ومن المهم أن يُكفَل تطبيق مؤشر الحفاظ على السلام في جميع الأنشطة البرنامجية للأمم المتحدة على المستوى القطري، على النحو المبلغ به في المنصة الشبكية للتخطيط والرصد والإبلاغ الخاصة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[11].

(10) انظر https://www.un.org/peacebuilding/content/impact-hub.

(11) انظر https://help.uninfo.org/un-info/getting-started/welcome-to-un-info.

ثالثا - صوب تعزيز لجنة بناء السلام

20 - اعتمدت لجنة بناء السلام، منذ إنشائها في عام 2005، نهجا قائما على الطلب يتمحور حول المسؤولية الوطنية، أتاح لأكثر من عشرين دولة عضوا أن تُطلع بعضها بعضا على التجارب التي خاضتها والتحديات التي واجهتها في مجال بناء السلام. وقد دعمت اللجنة هذه البلدان بنشاط من خلال تعبئة مساعدات سياسية وتقنية ومالية مصممة خصيصا وفقا لأولويات كل منها في مجال بناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، عالجت اللجنة السياقات الإقليمية والمسائل المواضيعية، مثل المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، وتمويل بناء السلام، وفي الوقت نفسه ظلت تعزز تعاونها باستمرار مع صندوق الأمين العام لبناء السلام. وفي هذا السياق، أكد الاجتماع الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بين اللجنة والمجموعة الاستشارية لصندوق بناء السلام على أهمية تعزيز أوجه التآزر وتشجيع التبادل المنتظم للآراء، وتقاسم المشورة، ودمج الدروس المستفادة من عمل الصندوق في مبادرات اللجنة.

21 - وتتمتع اللجنة، من خلال استراتيجيتها الجنسانية (2016) وخطة عملها الجنسانية (2021)، بمكانة جيدة تؤهلها للاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقد زادت اللجنة، على مر السنين، من مشاركة ممثلات المجتمع المدني وتواصلت مع الجهات الفاعلة المحلية خلال الزيارات القطرية وقدمت المشورة إلى مجلس الأمن بشأن المسائل ذات الصلة. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون المقبلة لصدور قرار المجلس 1325 (2000) التي تحل في عام 2025، إلى جانب الزخم الذي أسفر عنه استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، فرصا كبيرة للنهوض بإجراءات متضافرة بشأن هذه الخطة الحاسمة الأهمية. وعلاوة على ذلك، توفر خطة العمل الاستراتيجية التي تعتمدها اللجنة بشأن الشباب وبناء السلام فرصةً لإضفاء طابع منهجي على الدعم الرامي إلى تعزيز إشراك الشباب في العمل المتعلق ببناء السلام، مع حلول الذكرى السنوية العاشرة لقرار المجلس 2250 (2015) في عام 2025.

22 - وتواصل لجنة بناء السلام تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتيسير تبادل الممارسات الجيدة بشأن مسائل من قبيل استراتيجيات العدالة الانتقالية (خلال مشاركتها مع تيمور - ليشتي وغامبيا وكولومبيا) أو النهج المتبعة إزاء الشعوب الأصلية والمصالحة (خلال مشاركتها مع كندا وكولومبيا والنرويج). وتسلط هذه التفاعلات الضوء على القواسم المشتركة في تجارب بناء السلام في مختلف السياقات القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة في مبادرات متعددة البلدان تتيح إجراء استعراضات مقارنة للاستراتيجيات الوطنية: ففي آذار/مارس 2024، أطلعت كينيا والنرويج وتيمور - ليشتي بعضها بعضا على النهج التي تتبعها في التصدي للأسباب الجذرية للعنف. وسيتيح استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 فرصة للنظر في التعديلات التي يتعين إدخالها على أساليب عمل اللجنة وتشكيلها وقدرات الدعم الخاصة بها لزيادة فعاليتها في دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الوقاية من النزاع وبناء السلام.

23 - ومن خلال تركيز لجنة بناء السلام على مسألة المسؤولية الوطنية وولايتها المتمثلة في دعوة جميع الجهات الفاعلة المعنية داخل الأمم المتحدة وخارجها للاجتماع من أجل تحسين التنسيق ووضع وتبادل الممارسات الجيدة التي تتعلق ببناء السلام وتوجيه الاهتمام الدولي باستمرار إلى مسألة الحفاظ على السلام، يمكن للجنة أن تعزز دورها بوصفها "منتدى للثقة" ومحفلا تعالج فيه الدول الأعضاء المسائل المتداخلة بين مجالي السلام والتنمية، مثل الروابط بين أوجه عدم المساواة والفقر والعنف والنزاع؛ وأهمية خطة عام 2030 في بناء السلام والحفاظ على السلام؛ والدور الذي يؤديه التوصل إلى حلول دائمة للنزوح القسري في كفالة

إحلال السلام الدائم؛ والروابط بين التنمية والتغير المناخي والبيئي والحد من مخاطر الكوارث والسلام والأمن. بالإضافة إلى ذلك، فمن المتوخى في ولاية اللجنة أن تضطلع بدور في حشد الدعم السياسي والمالي من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام.

24 - وتتمتع لجنة بناء السلام بمكانة جيدة تؤهلها للجمع بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة تضم بالإضافة إلى الدول الأعضاء المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة. ويمكن للجنة في المستقبل أن تستفيد من سجلها الحافل بالتفاعلات مع الدول الأعضاء التي أطلعتها على خبراتها في بناء السلام والحفاظ على السلام. ويوفر استعراض هيكل بناء السلام المقرر لعام 2025 فرصة تأتي في الوقت المناسب لكي تتيح للدول الأعضاء أن تضع لهذا الدور الجامع للجهات صاحبة المصلحة نهجا ذا طابع مؤسسي أكبر وتحدّد طرائق الاضطلاع به، بما يشمل دعم الأمانة العامة المطلوب وتعزيز مشاركة أعضاء اللجنة.

25 - وبالنظر إلى أن لجنة بناء السلام حسّنت الدور الاستشاري الذي تمارسه لدى مجلس الأمن، فقد ترِد طلبات الحصول على المشورة بتواتر أكبر، وهو ما يمكن أن يسهم في إضفاء طابع استراتيجي وتكاملي أكبر على طريقة الاستفادة من اللجنة وأن يثري مداولات المجلس بعرض منظورات بناء السلام الأوسع نطاقا. وسيكون ذلك مهما فيما يتعلق بالعمليات الانتقالية التي تمر بها بعثات الأمم المتحدة. ويمكن لتعزيز التواصل بين اللجنة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام في بلدان محددة أن يسهم في المشورة التي تسديها اللجنة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للجنة أن تنظر كذلك في إنشاء فريق مستقل من خبراء بناء السلام المتنوعين جغرافيا لإثراء المشورة التي تقدمها إلى مجلس الأمن.

26 - وأولت لجنة بناء السلام أولوية لتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية. ومن الأمثلة على ذلك التعاون المعزز الذي أقامته اللجنة مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها توجيه دعوة دائمة للاتحاد الأفريقي للمشاركة في جميع اجتماعاتها. وتطرح الاجتماعات السنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة نموذجا مفيدا لتوطيد التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في الاضطلاع بجهود بناء السلام وفي تحقيق الاتساق لهذه الجهود. وقد شكل التعاون مع المؤسسات المالية الدولية هدفا محوريا للجنة منذ إنشائها، حيث تُوجَّه الدعوة إلى مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحضور كل اجتماعاتها.

27 - ولا تزال لجنة بناء السلام تواجه تحديات، وتعاني من نقص قدرات الأمانة العامة المتاحة لدعم عملها وكفالة المتابعة المستمرة والفعالة للأنشطة التي تنخرط فيها. ويكرر هذا التقرير دعوة الأمين العام الواردة في تقريره عن خطتنا المشتركة إلى تكريس المزيد من الموارد دعما للجنة. ويبين ميثاق المستقبل بالتفصيل التزام الدول الأعضاء بتعزيز اللجنة من أجل إيجاد نهج ذي طابع استراتيجي أكبر تجاه الجهود الوطنية والدولية المضطلع بها في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام وزيادة الاتساق في هذا الجهود والأثر الذي تُحدِثه. ويلزم توفير الدعم من منظومة الأمم المتحدة لتلبية الطلب المتزايد والطموح المتعلق بتعزيز لجنة بناء السلام.

رابعا - الاعتماد المتبادل والتكامل بين بناء السلام والحفاظ على السلام وبين خطة التنمية المستدامة لعام 2030

28 - يشهد تنفيذ خطة عام 2030 تأخرا شديدا، على النحو الذي شُدِّد عليه في *تقرير التنمية المستدامة لعام 2024*. ويترتب على المشهد العالمي للمخاطر ترابط شديد بين بناء السلام والحفاظ على السلام من جهة وتحقيق خطة عام 2030 من الجهة الثانية. فالتحديات التي تقف في طريق بناء السلام والتنمية متشابكة تشابكا بالغ التعقيد، ومن شأن تعزيز الروابط بين المجالين أن ينهض بالخطة المتعلقة بكل منهما. ويوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في عام 2025، فرصة لزيادة ترسيخ هذه الروابط.

29 - وتشكّل التنمية المستدامة، المدعومة بالحوكمة الرشيدة والشاملة للجميع وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحفظ البيئة، عاملا مهما في منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن. فهي توفر نَهجا للوقاية الهيكلية عن طريق التصدي للأسباب الجذرية والكامنة للمظالم والعنف، ويمكنها أن تشكل استراتيجية فعالة للخروج من دورات النزاعات والأزمات المتكررة والمترابطة. وكثيرا ما تكون الهشاشة والأزمات مرتبطة بانعدام الأمن الاقتصادي وفرص العمل اللائق، إلى جانب ضعف أو غياب حوكمة الدولة التي تعجز عن توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية أو الوصول إلى العدالة الأساسية بشكل منصف. ويؤدي ذلك إلى تقويض العقد الاجتماعي وتقليص الثقة الاجتماعية.

30 - ويتطلب فهم خطة عام 2030 من منظور الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة زيادة التركيز على الوقاية الهيكلية واتباع نهج قائم على الوعي بالمخاطر في مجالي السلام والأمن والتنمية المستدامة. فلن يتسنى ترسيخ جذور التنمية أو ضمان استمرارها بدون تحديد ومواجهة الدوافع الكامنة وراء العنف وعدم الاستقرار، ولا يمكن ضمان السلام المستدام بدون تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة. ومن المهم توقُّع المخاطر واتخاذ إجراءات وقائية للحد من الهشاشة، بسبل منها نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة واتباع نهج متعدد القطاعات يتصدى للمخاطر الطبيعية والمخاطر الناجمة عن النشاط البشري، بما فيها المخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية. وعلى الصعيد الدولي، من شأن ذلك أن يتيح للبلدان تحقيق الاستقرار وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالي بناء السلام والتنمية، والتخفيف من مخاطر الانتكاس أو التكرار، وبناء قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود من أجل دعم مسارات سلمية وقائمة على الوعي بالمخاطر نحو التنمية. ويكتسي تعزيز الاستثمارات في مجال الاستشراف الاستراتيجي وتحليل المخاطر المتعدد الأبعاد أهمية بالغة لتحسين توقُّع المخاطر النُظمية والوقاية منها وإدارتها. وتظل منظومة الأمم المتحدة تولي أولوية لتوفير الدعم التقني للدول الأعضاء التي ترغب في اتباع استراتيجيات وطنية للوقاية من النزاع وتمتين الهياكل الأساسية المحلية والإقليمية لمؤسسات السلام والحوكمة.

31 - وتتقاطع الأزمة المناخية والبيئية وما تخلفه من آثار غير متناسبة، لا سيما على أشد الفئات ضعفا، تقاطعا متزايدا مع مسبّبات النزاع والآثار المتداخلة للكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى. كما أن العمل المناخي والبيئي المراعي لظروف النزاعات والمستجيب للاحتياجات المتعلقة بالسلام، فضلا عن الحد من مخاطر الكوارث، يهيئ فرصا مهمة لتعزيز الاستقرار وتحقيق النتائج على صعيدي السلام والتنمية. ويؤكد ذلك أهميةَ توفير الموارد المالية والبيانات ونقل التكنولوجيا ودعم بناء القدرات، وخصوصا للبلدان النامية التي تقف في الخطوط الأولى لمواجهة آثار تغير المناخ من أجل اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من تلك الآثار والتكيف مع تغير المناخ. ويمثل تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي عوامل مهمة مؤثرة في النزوح القسري

للسكان، فهي تزيد من الضغوط الناجمة عن الهجرة وربما تؤجج النزاعات[12]، وبخاصة عندما تواجه الجماعات النازحة والمجتمعات المضيفة تنافسا على الموارد الطبيعية المتناقصة[13].

32 - ومن الضروري فهم الأبعاد الجنسانية للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ ليس فقط لتجنب تفاقم مواطن الضعف بل أيضا لتحديد الفرص المتاحة لتشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والحفاظ على السلام. وبالإمكان توسيع نطاق مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات النسائية المحلية، وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة وقيادتها في مجالي العمل المناخي وبناء السلام.

33 - وقد أصبح عدد الشباب في العالم اليوم أكبر من عددهم في أي وقت مضى على مر التاريخ، حيث إن ما يربو على 1,2 بليون شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما[14]. ويمثل الشباب غالبية السكان في بعض المناطق، مثل أفريقيا، التي تقل أعمار 60 في المائة من سكانها عن 25 عاما[15]. ويكتسي تعزيز إشراك الشباب بشكل هادف في بناء السلام، بمن فيهم أولئك الذين يقع عليهم أشد الضرر المباشر من النزاعات العنيفة، أهمية أساسية لتحقيق نتائج على صعيد إحلال السلام المستدام تشجع على إرساء ثقافة عمادها الوقاية من النزاع ترتبط فيها الأجيال ببعضها بصلات وتطلعات مشتركة. وعندما تتوافر للشباب المعارف والمهارات والفرص المناسبة، يمكنهم أن يصبحوا عوامل للتغيير وأن يسهموا بقوة في منع نشوب النزاعات وتشجيع السلام المستدام. وكثيرا ما يقف الشباب في طليعة المبادرات والحوارات المتعلقة بالسلام على المستوى المحلي في مختلف المجتمعات. ويمكن لخطط العمل الوطنية بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن أن تؤدي دورا رئيسيا في بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات وإدماج احتياجات الشباب في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويكتسي تمويل المبادرات التي يقودها الشباب نفس القدر من الأهمية. وفي عامي 2022 و 2023، زاد الدعم المقدم من صندوق بناء السلام في هذه المجالات بنسبة 34 في المائة مقارنة بالفترة 2020-2021، حيث نفذت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاريع في أكثر من 30 بلدا.

34 - وتعد مشاركة المجتمع المدني في سياسات بناء السلام وبرامجه عنصرا حاسم الأهمية في أي هيكل فعال لبناء السلام. ومن المهم اتباع نهج مراع للسياق المحلي في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام، وزيادة المشاركة مع منظمات المجتمع المدني، وإيجاد آليات توفر تمويلا أطول أجلا وبشروط أكثر مرونة من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على دعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء السلام. وفي عام 2023، أُطلِق الحوار السنوي بشأن بناء السلام بين منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة بغية مناقشة التحديات وفرص التعاون في مجال بناء السلام. ويلزم توفير المزيد من الدعم لمواصلة إنشاء منصة تيسر إسهامات المجتمع المدني في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها المتعلقة ببناء السلام. وفي أيار/مايو

(12) انظر UNCHR, *Global Trends*.

(13) UNCHR, "How climate change impacts refugees and displaced communities", 12 November 2024. متاح على الرابط التالي: https://www.unrefugees.org/news/how-climate-change-impacts-refugees-and-displaced-communities/.

(14) *World Youth Report* (United Nations publication, 2020).

(15) World Economic Forum, "How Africa's youth will drive global growth", 16 August 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.weforum.org/stories/2023/08/africa-youth-global-growth-digital-economy/.

2024، عُقد في نيروبي مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني، وأسفر عن إنشاء "التحالف من أجل إحداث الأثر في مجال بناء السلام" الذي يضم أكثر من 140 منظمة من منظمات المجتمع المدني.

35 - ومن المتوقع أن يتجاوز عدد النازحين قسرا 120 مليون شخص بحلول نهاية عام 2024، وهو ما يشكّل حوالي 1,5 في المائة من سكان العالم[16]. وقد ظل ملايين البشر محاصرين في مصيدة النزوح المطول لسنوات، بل ولعقود في بعض هذه الحالات. وتكتسي معالجة المسائل المتعلقة بالنزوح وانعدام الجنسية وحلها بفعالية، بسبل من بينها توفير الحماية وإيجاد حلول دائمة، أهمية بالغة في الحد من الاحتياجات الإنسانية ومنع أي مظالم وأوجه عدم مساواة جديدة من الظهور. ومن المهم للغاية دعم البلدان في تعزيز إمكانية حصول النازحين والمجتمعات المضيفة على الخدمات الأساسية، وفي إنشاء نظم للحماية الاجتماعية تكون جامعة وشاملة ومستوعبة للجميع إلى حد أبعد. بالإضافة إلى ذلك، يسهم دعم الاقتصادات المحلية وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود واستعادة الثقة والحوكمة الرشيدة إسهاما مهما في بناء السلام المستدام والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل.

36 - ويتمثل أحد سبل المضي قدما في اتباع نُهج متكاملة في تحقيق التنمية المستدامة واستخدام حقوق الإنسان كتدبير لحل المشاكل يستفاد منه في التصدي للتحديات الإنمائية المعاصرة. ويعد تعزيز الاتساق بين المساعدة الإنسانية والإنمائية وجهود السلام والأمن، من منظور حقوق الإنسان، أمرا ضروريا لاتباع نهج أكثر فعالية وشمولية إزاء منع نشوب النزاعات وبناء السلام. فتشجيع حقوق الإنسان وحمايتها يعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة والإقصاء ويسهم في إقامة هياكل ونظم حوكمة تتسم بمزيد من العدل والإنصاف وشمول الجميع والقدرة على تلبية الاحتياجات بما يعزز قدرة المجتمعات على الصمود واستقرارها على المدى الطويل.

37 - ويمثل إعمال الحوكمة الرشيدة بشكل فعال وشامل للجميع وتعزيز التماسك الاجتماعي مسارين يقودان للخروج من دائرة النزاع العنيف والضعف والمضي قدما باتجاه السلام المستدام. فالمؤسسات القوية والعادلة والشاملة للجميع تهيئ الظروف لإحداث تحول في معالجة التفاوتات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وتفتح مسارات للسلام والتنمية المستدامة تفضي إلى عقد اجتماعي مستدام. ويزيد عدم المساواة الأفقية والإقصاء من احتمالات نشوب النزاعات المسلحة. وتمكِّن عمليات صنع القرار الشاملة للجميع الناس من إسماع أصواتهم والتمتع بحرياتهم الأساسية لكي يحققوا الأهداف والتطلعات التي يقدّرونها ويسلكوا سبل الانتصاف عندما يتعرضون للظلم. ويتمثل الغرض من الحوكمة الشاملة للجميع في تعزيز تمكين المواطنين واستقلال إرادتهم وتقوية حماية حقوق الإنسان للفئات المهمشة. وتساعد كفالة تمثيل فئات الهوية المتنوعة بشكل شامل للجميع على معالجة المظالم التي تنبع جذورها من التمييز الممنهج. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات الشاملة للجميع التي تتيح لمختلف الفئات إسماع صوتها وإمكانية الوصول إلى السلطة يمكن أن تنزع فتيل التوترات وتوفر مساحة للحوار. وقد شُدِّد على هذا النقطة بقوة من خلال المنتدى العالمي السنوي لمكافحة العنصرية والتمييز.

38 - ويمكن أن يؤدي التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام، دورا حيويا في بناء السلام والحفاظ على السلام. فنزع السلاح بفعالية لا يحمي الأرواح فحسب، بل هو أمر أساسي أيضا لتنشيط الاقتصاد وتوفير سبل العيش الزراعية والأمن الغذائي والتماسك

(16) UNHCR, *Global Trends*.

الاجتماعي وبناء الثقة والمصالحة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويمكنه أيضا أن ييسر العودة الآمنة للسكان النازحين ويسهم في تهيئة الظروف لتحقيق السلام والتنمية المستدامة في مناطق يهدد فيها انتشار الأسلحة والأجهزة المتفجرة حياة الناس ولا يكتفي بذلك بل يهدد أيضا سبل عيشهم وبيئاتهم الطبيعية.

39 - وترتبط النتائج في ميادين الصحة والرفاه والسلام ببعضها بروابط لا تنفصم. فالنزاع المسلح يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على النظم الصحية ويعيق تقديم الرعاية الصحية بفعالية وإنصاف. ويمكن له أن يؤدي إلى انهيار سلاسل الإمداد باللوازم الطبية؛ وهجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية بشكل جماعي؛ وشن هجمات على مرافق الرعاية الصحية؛ وحدوث ارتفاعات حادة في تفشي الأمراض وانعدام الأمن الغذائي. ومن الجهة المقابلة، تنجم عن الجوائح، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، آثار كبيرة على جهود بناء السلام، تؤدي في أحيان كثيرة إلى تفاقم التحديات القائمة ونشوء تحديات جديدة. ويخلف العنف والنزاع آثارا سلبية كبيرة على الصحة الجيدة والرفاه، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. ويتزايد الاعتراف بأهمية إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام، بما يشمل معالجة الصدمات النفسية الممتدة عبر الأجيال التي يمكن أن تعيق الحوار الوطني وجهود المصالحة الوطنية.

خامسا - أثر إصلاحات الأمم المتحدة على التنفيذ الممنهج للقرارات المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام

40 - حمل المشهدُ العالمي السريع التغير الأمينَ العام على أن يقوم في عام 2017 بقيادة سلسلة من الإصلاحات المترابطة، شملت إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، وإصلاح ركيزة الإدارة. ومن خلال الإصلاحات، أصبحت منظومة الأمم المتحدة في وضع أفضل يؤهلها لبناء أوجه تآزر أقوى بين المبادرات المنفذة في ميادين التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن دعما لصنع السياسات الوطنية وتنفيذ خطة عام 2030، بما يكفل أنَّ الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة على نطاق جميع الركائز تعالج الأسباب الجذرية لوقوع الأزمات وتسهم في الحد من مواطن الضعف ومخاطر النزاعات والعوامل المحركة للاحتياجات الإنسانية على نحو أكثر شمولا، وبما يوفر أسسا متينة لتحقيق التنمية المستدامة.

41 - وقد كان الغرض المتوخى من إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن هو زيادة اتساق الركيزة وخفتها وفعاليتها وطابعها العملي، وإكسابها القدرة على التعاون مع الشركاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل منع نشوب النزاعات العنيفة. وأدت إعادة الهيكلة إلى تجميع القدرات الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن بحيث أصبحت تتمحور كلها حول هيكل سياسي-تشغيلي واحد له مسؤوليات إقليمية. ويسر الإصلاح أيضا تحقيق التكامل بين جهود بناء السلام على نطاق الركيزة، فعزز الروابط بين مختلف الركائز وكفل اتساق العمل على نطاق المنظومة وزاد الشراكات متانة.

42 - ومن خلال إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أجريت في عام 2018، أصبح المنسقون المقيمون في جميع أنحاء العالم يتولون اليوم التوجيه في وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي تطرح عرضا جماعيا للخدمات الإنمائية المتاحة دعما للأولويات الإنمائية الوطنية. ففي إطار البعثات، يضطلع المنسقون المقيمون "ذوو المهام الثلاثية" - أي الذين يعملون أيضا

كمنسقين للشؤون الإنسانية ونوابا للممثلين الخاصين للأمين العام – بدور محوري في تحقيق التكامل بين الجهود المضطلع بها في مجالات العمل الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية والعمل السياسي، ويكفلون الاتساق بين دعم التنمية وجهود السلام والأمن. ويمكِّن ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من الإسهام بفعالية في تحقيق نتائج مستدامة في ميداني السلام والتنمية، تتسق مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وفي سياقات معقدة، يعمل المنسقون المقيمون "ذوو المهام المزدوجة" أيضا بصفتهم منسقين للشؤون الإنسانية ويقودون الاستجابة للطوارئ ويكفلون في الوقت نفسه توجيه أنشطة الأمم المتحدة صوب دعم البلدان للتخفيف من الخسائر في التنمية، وتوجيه مبادرات التعافي المبكر، والنهوض بحلول تقودها الحكومات لحالات النزوح.

43 – وفي المجمل، أقرت 89 في المائة من حكومات البلدان المضيفة في عام 2023 بتعاونها الوثيق مع مبادرات التنمية وبناء السلام التي تقودها الأمم المتحدة دعما للأولويات الوطنية[17]. وأكد حوالي 82 في المائة من المنسقين المقيمين أن أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية أبلغوا بانتظام عن تعزُّز التكامل بين أنشطة التنمية والعمل الإنساني والسلام، أي بزيادة 10 نقاط مئوية عن عام 2021.

44 – ويتطلب تفعيل نهج متكامل لبناء السلام وخطة عام 2030 في مشهد المخاطر الحالي الذي يتسم بالتعقيد تعزيز النُهج التعاونية المتبعة على نطاق مبادرات العمل الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، من أجل مواءمة النتائج المستدامة والكلية مع الاحتياجات المتعددة الأبعاد. ومن المهم أن تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي وندرة الموارد الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية مثل الجوائح، وكذلك دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بإدماج التحليلات وأعمال التخطيط والبرمجة المشتركة ذات الصلة، مثل التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي تُوضَع بشكل متسق مع الخطط والأولويات الوطنية.

45 – ويعد نظام المنسّق المقيم من أقوى الأدوات التي تدعم أولويات التنمية المستدامة الوطنية وفقا لنهج مترابط ومن أكثر هذه الأدوات رشاقة في الوقت نفسه. وتقوم الشبكة العالمية لمستشاري السلام والتنمية التي نُشِرَت من خلال البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بدعم أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

46 – ويقع على عاتق الدول الأعضاء دور حاسم الأهمية في تشجيع التعاون في مجالات العمل الإنساني، وحقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. ومن شأن تكريس أسبوع سنوي لمسألة بناء السلام أن يشجع هذا النهج إلى حد أبعد ويوفر منبرا لإبراز أهمية بناء السلام والحفاظ على السلام؛ ولإتاحة الفرصة لصناع السياسات وبناة السلام والمنظمات لمناقشة وإعداد الاستراتيجيات الرامية إلى تقوية بناء السلام؛ ولتعزيز التعاون والالتزام الدوليين بتنفيذ القرارات ذات الصلة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام.

(17) الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء الحكومات والمنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سنوات متعددة.

سادسا - تمويل بناء السلام

47 - لطالما اعترفت الدول الأعضاء بالثغرات القائمة في تمويل بناء السلام، كما هو مبين في ميثاق المستقبل. ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها 305/76 بشأن تمويل بناء السلام، أنه يلزم توفير المزيد من الموارد لمعالجة الفجوات التمويلية وتلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي حين أن العناصر المتعلقة بالسلام في المساعدة الإنمائية الرسمية زادت زيادة طفيفة في عام 2022[18]، استمر نصيبُ السياقات الهشة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالسلام في الانخفاض، حيث تراجع من 11,01 في المائة في عام 2021 إلى 9,95 في المائة في عام 2022[19]. كما أن عمليات الخفض التدريجي المنفذة في بعثات الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية حدت عموما من القدرات والتمويل الموجَّهين لبناء السلام. ويزداد الوضع سوءا بإلغاء 50 في المائة من وظائف مستشاري السلام والتنمية الحالية بسبب القيود المفروضة على التمويل.

48 - وينبغي أن يتطور تمويل بناء السلام ليتوافق مع الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك التركيز على ظروف الاقتصاد الكلي والحيز المالي في سياقات بناء السلام. ويجب أن تقترن الموارد المالية بموارد بشرية مكرسة ومعززة على جميع المستويات للعمل على تنفيذ البرامج والشراكات والاتصالات وأنشطة الدعوة في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وينبغي أن تكون هذه الموارد البشرية قابلة للنشر بسهولة، وأن يتوافر فيها طيفٌ واسع من الخبرات والتجارب وأن يكون بإمكانها العمل عبر المناطق وداخلها لتوفير المرافقة التقنية للجهات الفاعلة الوطنية.

49 - ويؤكد اتفاقُ التمويل الجديد المتعلق بدعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة على قيمةِ صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات مثل صندوق بناء السلام، الذي يوفر تمويلا غير أساسي يتسم بالمرونة والطابع الاستراتيجي وإمكانية التنبؤ به ويتيح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتخذ إجراءات متكاملة ومنسقة يراعى فيها منظور بناء السلام. وتمثل صناديق التمويل الجماعي المذكورة أدوات رئيسية لتعزيز فعالية المعونة، فهي تحقّق المواءمة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وتخفض تكاليف المعاملات التي تتكبدها الدول الأعضاء والجهة الشريكة المنفذة.

صندوق بناء السلام

50 - لا يزال حجم الطلب على خدمات صندوق بناء السلام التابع للأمين العام يفوق طاقته. وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على بدء فترة الاستراتيجية الحالية (2020-2026)، لم تصل الالتزامات الطوعية إلا إلى ما يزيد قليلا عن نصف المبلغ المستهدف البالغ 1,5 بليون دولار، حيث بلغ مجموعها 789 مليون دولار. وقد تحسَّن تقاسم الأعباء بين الجهات المانحة الطوعية بشكل طفيف، وتحسَّن كذلك عدد الالتزامات المتعددة السنوات. ومع ذلك، فقد ظل إجمالي التبرعات ينخفض منذ أن بلغ أعلى مستوى له وهو 180 مليون دولار في عام 2020. وعلى الرغم من هذه المعوقات، تجاوز الصندوق للعام السابع على التوالي الهدف

(18) انظر https://focus2030.org/Increase-of-Official-Development-Assistance-in-2022-1295.

(19) Organisation for Economic Co-operation and Development, “Peace and official development assistance”, October 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.oecd.org/en/publications/peace-and-official-development-assistance_fccfbffc-en.html.

المحدد داخليا الذي يتمثل في تخصيص 30 في المائة للمساواة بين الجنسين. وفاقت استثماراته في قيادة جهود إشراك النساء والشباب استثمارات أي صندوق آخر من صناديق التمويل الجماعي في منظومة الأمم المتحدة.

51 - ووافقت الجمعية العامة في قرارها 257/78 على طلب الأمين العام رصد اشتراكات مقررة لصندوق بناء السلام بمبلغ 50 مليون دولار سنويا ابتداء من عام 2025. وسيساعد ذلك في توفير موارد أكثر كفاية واستدامة وقابلية للتنبؤ لدعم جهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وإن كانت التبرعات ستظل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق.

52 - وارتفع عدد الدول الأعضاء التي تسعى للحصول على دعم من الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام والوقاية من النزاع، وتنوعت مجموعة المسائل المطروحة في هذا الصدد. والمجالات التي يتزايد فيها الطلب على الدعم تشمل التصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة وغير ذلك من الممارسات المثيرة للانقسام، وخاصة أثناء الانتخابات، فضلا عن تقاطع تغير المناخ والكوارث مع النزاعات والآثار الناجمة عن اشتداد التنافس على الموارد الطبيعية؛ وإضفاء الطابع المحلي على جهود بناء السلام واتباع نُهج يوجهها المجتمع المحلي إزاء توفير الأمن باعتباره منفعة عامة؛ وتوفير حلول دائمة للاجئين والنازحين داخليا.

53 - ويواصل صندوق بناء السلام الاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها، وهو ما يُحدِث تأثيرا مهما في تحقيق التكامل بين برامج الأمم المتحدة ويحسِّن الاتساق في جهود بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة على أرض الواقع. ففي عام 2023، تعاون الصندوق مع 57 منسقا مقيما وفريقا قطريا. وباعتبار أن الصندوق يمثل أداة رئيسية من الأدوات المحفزة على الاضطلاع باستجابات متكاملة ومتماسكة، فإنه لم يعط الأولوية للبرامج المشتركة فحسب، بل أعطى أيضا الأولوية لمواءمة ما يقدمه من دعم مع أهداف أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك أي أولويات متعلقة ببناء السلام والوقاية من النزاع، حيثما أمكن. ومن المهم للغاية مواصلة اتباع هذا النهج وتعميقه لتعزيز الأثر المحفز الذي يُحدِثه الصندوق وكفالة استدامة الاستثمارات التي ينفذها.

دور المؤسسات المالية الدولية في بناء السلام

54 - تعد المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف "عناصر فاعلة من أجل السلام"، بالنظر إلى قدرتها على توفير تمويل واسع النطاق لدعم الاستراتيجيات التي تقودها البلدان. ومن المهم أيضا مواصلة العمل من أجل تحويل المؤسسات المالية الدولية إلى مؤسسات أكثر شمولا للجميع وإنصافا وتمثيلا ومؤسسات تلبي احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل. ويمكن للتمويل الميسر الشروط الذي يُوجَّه في الاتجاهات الصحيحة أن يساعد السلطات على التصدي للمسبّبات الهيكلية للنزاعات وتعزيز العقد الاجتماعي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ويمكن للشراكة مع المؤسسات المالية الدولية، بالاستفادة من ولايات المنظمة وشبكاتها الميدانية التي تكمل بعضها بعضا، أن تساعد في تيسير المشاركة المراعية لاعتبارات النزاع وزيادة الأثر إلى أقصى حد. وفي إطار صندوق بناء السلام، ما فتئ مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات يدعم التعاون والابتكار والممارسات الجيدة على المستوى القطري لدى المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف منذ إطلاقه في عام 2019.

55 - ويقدم تقرير الرصد الأخير للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في البيئات المتضررة من الأزمات دليلا على هذه الشراكة الناضجة، ويعرض أمثلة مستخلصة من 58 سياقا لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والأزمات[20]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة التشغيلية قد أتاحت للبنك الدولي أن يوسع نطاق انتشاره في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث قامت الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطة بمبالغ تناهز 8,6 بلايين دولار في إطار تمويل مقدَّم من المؤسسة الدولية للتنمية في الفترة بين 2016 وتموز/يوليه 2023[21]. وقامت الأمم المتحدة والبنك الدولي أيضا، منذ عام 2020، بتعزيز التعاون بينهما بدرجة كبيرة في دعم الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، ومواءمة البيانات والتحليلات والتمويل لدعم الخطط الوطنية. وقد أثبت مُخصَّص الوقاية والصمود الذي يرصده البنك الدولي أنه أداة قوية تساعد الحكومات في النهوض باستثمارات رئيسية في مجال منع نشوب النزاعات مع توفير القدرة على تتبع الالتزامات السياساتية الوطنية.

56 - واستحدث كل من صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف نُهجا مؤسسية للتصدي للعوامل المحركة للهشاشة والنزاع بما يتماشى مع ولايته وتشاور كل منهما في بعض الحالات مع لجنة بناء السلام. واستفاد بنك التنمية الأفريقي من مرفق دعم عمليات الانتقال التابع له، بما في ذلك نافذة جديدة لجهود منع نشوب النزاعات، في دعم الحكومات في معالجة الهشاشة. وقامت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتعميق التعاون بينها في البيئات المتضررة من النزاعات، بإجراء تقييمات مشتركة للتعافي وبناء السلام وبإقامة شراكات مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل التنفيذ. ويوفر بناء السلام فرصة لاتخاذ إجراءات تحويلية هدفها معالجة التفاوتات التاريخية، من خلال اضطلاع المؤسسات المالية الدولية بدور حاسم الأهمية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على سبيل المثال، في المفاوضات بشأن حافظات الدعم والإقراض. ويمكن أن تساعد هذه المؤسسات في إرساء أسس التنمية المنصفة والمستدامة للأجيال القادمة.

التمويل الابتكاري واستراتيجية تعبئة الموارد من القطاع الخاص

57 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 305/76 وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من القطاع الخاص. ويمكن للشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما مع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تؤدي إلى توفير موارد جديدة وتجريب نُهج جديدة لبناء السلام تقودها الجهات المحلية. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا رئيسيا في إيجاد فرص للعمل والإدماج الاقتصادي وإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية بشكل منصف، وكلها أمور ضرورية لبناء السلام والحفاظ على السلام. غير أن أنشطة القطاع الخاص، في بعض البيئات، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عوامل الهشاشة وزيادة التصورات المتعلقة بعدم الإنصاف في التنمية. ويؤكد ذلك على الأهمية المحورية لكفالة ألا يتسبب القطاع الخاص في تفاقم الهشاشة، وهو ما يتحقق بطرق من بينها الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والالتزام بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة في جميع أنشطة التعاون مع القطاع الخاص.

(20) World Bank, *United Nations-World Bank Group Partnership in Crisis-Affected Situations: 2022 UN-WBG Partnership Monitoring Report* (Washington, D.C., 2023).

(21) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/60cad99b8cb64068a60d756cb55e1dba-0410012024/original/IDA21-FAQs-5-23-2024.pdf.

58 - واستراتيجية تعبئة موارد القطاع الخاص لبناء السلام، التي أعدت بالتعاون مع مكتب الاتفاق العالمي والكيانات المشمولة في استراتيجية بناء السلام وأفرقة الاتصال المعنية ببناء السلام، تعالج المسائل التي سُلِّط الضوء عليها أعلاه وترتكز على إنشاء منظومة لتمويل السلام. ويتطلب ذلك إعمال مبدأ مراعاة ظروف النزاع في العمليات التجارية واستراتيجيات الاستثمار، ويتطلب كذلك توافر مؤشرات واضحة بشأن أنواع الاستثمارات الخاصة التي يمكن اعتبارها "ذات أثر إيجابي على السلام". وتسعى الاستراتيجية أيضا إلى تحديد مصادر إضافية لرأس المال وتعبئتها باستخدام أدوات مبتكرة. ومنذ عام 2022، تعمل الأمم المتحدة بطريقة استراتيجية مع "مناصري" التمويل من أجل السلام، وذلك للمزاوجة بين الخبرة الأساسية لمنظمات بناء السلام والقدرات التمويلية للمستثمرين المؤسسيين. وفي الأخير، تسعى الأمم المتحدة إلى زيادة الحوافز التي تشجع على تنفيذ استثمارات مشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال بناء السلام وذلك باستخدام تمويل تحفيزي يقدمه صندوق بناء السلام من أجل زيادة الشراكات ذات الأثر الإيجابي على السلام بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص.

59 - وتعزيز دور القطاع الخاص ومنظمات أرباب العمل والأعمال التجارية والنقابات العمالية في بناء السلام سيتطلب الحد من المخاطر التي تهدد رأس المال ونشوء جيل جديد من الشراكات والاتصالات الاستراتيجية وأساليب الدعوة، وسيتطلب كذلك توفير موارد بشرية ملتزمة ومعززة على جميع المستويات. وسيعتمد هذا العمل على زيادة الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لتطوير هذه المنظومة، وإعداد مشاريع وتنفيذها تجريبيا، وتشجيع جهات أخرى على الانضمام، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الشريكة في تمويل التنمية. وتلزم مواصلة تنظيم وتقييم الممارسات الجيدة في العمل مع القطاع الخاص وتمثيله من خلال منظمات أرباب العمل والأعمال التجارية.

عمليات الانتقال والخفض التدريجي في بعثات الأمم المتحدة

60 - تمثل البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد أدوات حيوية متعددة الأطراف تسهم في الوقاية من النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام على المدى الأطول، من أجل التصدي لمسبّبات العنف والنزاع بطريقة يدوم أثرها. ويتطلب نجاح جهود بناء السلام في كثير من الأحيان قيام المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية بتقديم الدعم وإبداء الاهتمام على المستوى السياسي بشكل مستمر. غير أن انخفاض الثقة بين الدول الأعضاء وضع تحديات على طريق مشاركة الأمم المتحدة. ويمكن أحيانا أن يؤدي الخفض التدريجي السريع للبعثات إلى عدم استقرار وفراغ أمني، وهو ما يقوض التقدم المحرز في بناء السلام والحوكمة وفي الوقت نفسه يزيد من التحديات التي تواجه الحماية ويُفاقِم الاحتياجات الإنسانية ويعرقل التنمية الطويلة المدى.

61 - ويمثل انسحاب أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة أو خفضها التدريجي فترة انتقالية حرجة بالنسبة للبلد المضيف. وهو مؤشر على إحراز تقدم كبير باتجاه إحلال السلام وتهيئة فرص جديدة للتنمية، ولكنه قد يقترن أيضا بتحديات تلزم معالجتها من خلال ضخ استثمارات مستمرة في مجالي بناء السلام والتنمية المستدامة. ولا بد من الاستثمار في جهود جماعية معززة يكون هدفها تشكيل ملامح عمليات الانتقال المستقبلية والتخطيط لهذه الجهود في وقت مبكر. وقد أُعرب عن ذلك في قرار مجلس الأمن 2594 (2021)، الذي عرِّف فيه الانتقال في عمليات الأمم المتحدة للسلام بأنه "عملية استراتيجية يراد بها إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة وحضورها وقدراتها بشكل يدعم أهداف بناء السلام ومساعي إحلال

سلام مستدام ... ويعزّز المسؤولية الوطنية". ويكتسي الحفاظ على المشاركة السياسية أثناء انسحاب أي بعثة وبعده أهمية أساسية في دعم أولويات بناء السلام الرئيسية. وتتصف أولويات عديدة من هذه الأولويات المتبقية في مجال بناء السلام بأنها سياسية بطبيعتها إلى حد كبير.

62 - وتكتسي المشاركة الوطنية أهمية حاسمة في عمليات الانتقال. ولكي تساعد عمليات الانتقال على توطيد السلام والحفاظ عليه وتسهم في تنفيذ خطة عام 2030، يجب أن تُحدَّد توقيتاتها وطرائقها ونتائجها وتُنفَّذ بشكل مشترك مع الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية وكذلك مع الجهات الفاعلة الوطنية الأخرى، بما فيها شبكات المجتمع المدني والمنظمات والائتلافات النسائية. ولكفالة ذلك، تلزم مواءمة التخطيط للانتقال مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع إشراك مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية فيه. ويجب أن ينصب التركيز بقوة على تعزيز القدرات في المجالات التي تتولى البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام مسؤولية إنجازها والتي ستُنقَل إلى جهات أخرى بعد انسحاب البعثة، وعلى إنشاء هياكل تخطيط وتنسيق مشتركة مع الجهات الوطنية النظيرة.

63 - وبالرغم من أن الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة في توفير الموارد، لا سيما الأنشطة البرنامجية الممولة من خلال الميزانيات المقررة لحفظ السلام وصندوق بناء السلام، تكمِّل بعضها بعضا وتيسر الاتساق بين مجموعة واسعة من الشركاء، فهي لا تكفي لتلبية جميع الاحتياجات المتعلقة ببناء السلام. لذلك من المهم أن تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية الواقعية في الحسبان في عمليات التخطيط للانتقال وفي استراتيجيات التمويل الأطول أجلا. ويشمل ذلك الاستفادة من طرائق التمويل المبتكرة المشار إليها أعلاه، وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وهو ما يمكن أن يساعد في زيادة فعالية المساعدات المتاحة إلى أقصى حد.

سابعا - التوصيات

64 - على النحو المبين في الموجز السياساتي الذي أعددتُه بشأن خطة جديدة للسلام وتمشيا مع الالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل، أدعو الدول الأعضاء إلى أن تنظر في وضع استراتيجيات للوقاية من النزاع وبناء السلام تتولى مسؤوليتها وقيادتها الجهات الوطنية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، بناء على الطلب، وحسب الاقتضاء وحسبما يكون مناسبا ومفيدا. ومن شأن وضع حقوق الإنسان في صميم هذه الاستراتيجيات أن يساعد على ضمان الإدماج والحماية من التهميش والتمييز وكفالة إسهام هذه الاستراتيجيات إسهاما إيجابيا في تحقيق نتائج التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تساعد في توطيد مؤسسات الدولة الخاضعة للمساءلة والفعالة، وتعزيز سيادة القانون وتقوية التماسك الاجتماعي. ويتطلب ذلك أيضا تعزيز الاستثمار في توطيد ثقافة السلام. ويجب التأكيد على الدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه كل من المجتمع المدني والمنظمات النسائية والنقابات العمالية والقطاع الخاص والشباب في هذه العمليات، إلى جانب السلطات على الصعيدين الوطني والمحلي.

65 - وأشجع الدول الأعضاء على أن تنظر في وضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات تكون ذات أبعاد مشتركة عبر الحدود لاستخدامها في التصدي للتهديدات العابرة للحدود، بالاستناد إلى المعارف والخبرات الغزيرة المتاحة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتدابير الفعالة لمنع نشوب النزاعات. والتفكير الجماعي في التهديدات العابرة للحدود وكيفية التصدي لها من أجل تعزيز الأمن المشترك يمثل ضرورة ملحة بشكل خاص في المناطق التي تنهار فيها الهياكل الأمنية القائمة منذ فترة طويلة أو التي لم تُنشأ فيها هذه

الهياكل من قبل. ولكي تنجح هذه الاستراتيجيات، ينبغي أن تكون شاملة للجميع حقا وأن تمكِّن الفئات المهمشة والشباب والنازحين قسرا.

66 - وأدعو الدول الأعضاء إلى أن تعتمد تدابير جديدة ومحددة الأهداف لزيادة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة، في مجالات منها تسوية النزاعات، وأمن المجتمع، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأدعو الدول الأعضاء إلى أن تخصص نسبة لا تقل عن 15 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتضررة من النزاعات من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين، بما يشمل تخصيص نسبة لا تقل عن واحد في المائة من تلك المساعدة للمنظمات النسائية، لا سيما تلك التي تعمل في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية والجماعات الشعبية التي تحشد الجهود من أجل السلام.

67 - وأقترح أن يخصَّص أسبوع سنوي لمسألة بناء السلام من أجل إبراز أهمية بناء السلام والحفاظ على السلام؛ وإتاحة الفرصة لصناع السياسات وبناة السلام والمنظمات لمناقشة وإعداد الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز بناء السلام؛ وتوطيد التعاون والالتزام الدوليين بتنفيذ القرارات ذات الصلة ببناء السلام والحفاظ على السلام. وأشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام على النظر في عقد جلستين مشتركين سنويا لتعميق الروابط بين السلام والتنمية وتعزيز الاتساق في جهود بناء السلام والتنمية المستدامة التي تبذلها الأمم المتحدة والأثر الذي تحدثه هذه الجهود على أرض الواقع. ويمكن أن تنظر الهيئتان أيضا في إنشاء فرق عمل مشتركة على مستوى الخبراء لمتابعة تنفيذ النتائج. وأشجع اللجنة ومجلس حقوق الإنسان على بحث سبل زيادة أوجه التآزر، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان 31/45.

68 - وأشجع الدول الأعضاء بقوة على أن تعزز لجنة بناء السلام بوصفها منبراً لدعم إحراز الدول الأعضاء التقدم في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام والوقاية من النزاع التي تتولى مسؤوليتها وقيادتها الجهات الوطنية، مع التركيز على تيسير عمليات تبادل الآراء المرتكزة على الأدلة التي تجري بانتظام بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن للدول الأعضاء أن تعرض على اللجنة بشكل طوعي استراتيجياتها في مجال الوقاية من النزاع وبناء السلام، بينما تجمع اللجنة بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يمكنهم توفير الدعم لهذه الاستراتيجيات، عبر قنوات منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

69 - وأدعو الدول الأعضاء إلى أن توفر الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات اللوجستية والموضوعية المتزايدة التي يتطلبها تعزيز لجنة بناء السلام. فمن شأن تخصيص مرفق مؤتمرات للجنة أن يمكِّنها من عقد اجتماعاتها بوتيرة أكثر انتظاماً مع توفير ما يلزم من قدرات التداول. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنظر في إنشاء فريق مستقل من الخبراء في مجال بناء السلام لدعم اللجنة وتعزيز قدرة الأمانة العامة على تقديم الدعم إلى اللجنة. وأشجع الدول الأعضاء على أن تعزز قدرة المركز المعني بأثر بناء السلام على أن يكفل تحسين توافر البيانات والأدلة المصنفة واستخدامها في دعم الجهود الوطنية لبناء السلام. وأحث أيضا الدول الأعضاء على أن تكفل تزويد مكاتب المنسقين المقيمين التي تعمل في تشكيلات ما بعد المرحلة الانتقالية بالموارد الكافية للحفاظ على القدرات اللازمة لكفالة استمرارية الدعم المقدم للبلدان النامية، في جميع السياقات القطرية، على النحو المبين في تقريري إلى الجمعية العامة (A/78/753).

70 - وأوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في تعزيز قدرة لجنة بناء السلام على إسداء المشورة بشأن البلدان التي يوشك مجلس الأمن على رفع اسمها من جدول أعماله أو بشأن البلدان التي قد تستفيد من النظر إلى مسألة بناء السلام من منظور أوسع. ويمكن للجنة أن ترصد تنفيذ الخطط الانتقالية للبعثات من حيث صلتها ببناء السلام، وأن توثق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتكفل الاستجابة في الوقت المناسب لأوجه القصور عند ظهورها.

71 - وأشجع الدول الأعضاء على أن ترسي دعامة قوية للقدرة الجماعية على الصمود في مواجهة الأزمات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع التركيز على حماية الفئات الضعيفة من أشد الآثار الناجمة عن الأزمات. ويلزم بذل جهود مدروسة لكفالة إسهام بناء السلام في إعمال حقوق الإنسان جميعها. ويشمل ذلك تعزيز التعاون في السياقات القطرية بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية وفي مجال السلام والأمن، وتوفير الدعم للدول الأعضاء من أجل إجراء تحليل للمخاطر وتحقيق النواتج ذات الأولوية في مجالات منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تكون مصممة خصيصا وفقا للاحتياجات المتعددة الأبعاد.

72 - وقد كانت إجابة الجمعية العامة طلبي الخاص برصد اشتراكات مقررة لصندوق بناء السلام، عملا منها أيضاً بالقرار المتعلق بتمويل بناء السلام، خطوةً هامة إلى الأمام. وينبغي للدول الأعضاء أن تزيد الاشتراكات المقررة إلى 100 مليون دولار في السنة على النحو المطلوب في تقريري (A/72/707-S/2018/43) وأن تستكشف سبلا تكفل الالتزام بتقديم ما لم ينفق من أموال ميزانيات حفظ السلام لصندوق بناء السلام. ويلزم توفير مساهمات أكبر تقدمها مجموعة أوسع من الدول الأعضاء، بالنظر إلى شدة الطلب على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تعود إلى تقديم التمويل الطوعي لكيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال بناء السلام وأن تزيد منه. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنفذ اتفاق التمويل المتعلق بدعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة تنفيذا كاملا.

73 - وأحث على تنفيذ خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لتوسيع نطاق التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة من أجل التنمية. ومن شأن خطة تحفيز من هذا القبيل أن تدعم توسيع نطاق الاستثمارات الحيوية من أجل السلام. ومن المهم أن تضطلع المؤسسات المالية الدولية بدورها بوصفها "عناصر فاعلة في أجل السلام"، مع الاعتراف بأن الوقاية من النزاع وبناء السلام يشكلان عاملين حاسمين في التمكين من تنفيذ خطة التنمية المستدامة وتربطهما بها روابط قوية. وأدعو أيضا إلى عملية تجديد قوية لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. كما أن أي حلول مبتكرة لتمويل بناء السلام ستكون موضع ترحيب، وينبغي توسيع نطاق مبادرات السلام وتكرارها وإدامتها من خلال جيل جديد من الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص.